

المملكة المغربية  
ⵜⴰ ⴳⵍⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵏⴰⴳⴷⴰⵢⵜ  
ROYAUME DU MAROC  
البرلمان - مجلس المستشارين  
ⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵏⴰⴳⴷⴰⵢⵜ  
CHAMBRE DES CONSEILLERS



مجلس المستشارين

## منظومة الصناعة الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني

سلسلة الجلسات الشهرية لمجلس المستشارين  
منشورات مجلس المستشارين  
مركز الدراسات والبحوث  
دورة أكتوبر 2024





كَرِهُنَّ الْجَلَالََةَ الْمَلِكَا بِمَتَمِّكَ الْقِتْلَانِ مِنْ نِكْرَهُ إِلَهٌ



## الفهرس

6.....	تقديم
7.....	الأسئلة المقدمة من قبل الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين
9.....	أجوبة رئيس الحكومة السيد عزيز أخنوش
21.....	تعقيبات الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين
22.....	تعقيب المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي عن فريق التجمع الوطني للأحرار
28.....	تعقيب المستشار السيد عبد الكريم الهمس رئيس فريق الأصالة والمعاصرة
32.....	تعقيب المستشار السيد محمد زيدوح عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
36.....	تعقيب المستشار السيد يونس ملال عن الفريق الحركي
39.....	تعقيب المستشار السيد المخلول محمد حرمة عن فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب
42.....	تعقيب المستشار السيد يوسف ايدي رئيس الفريق الاشتراكي -المعارضة الإتحادية
45.....	تعقيب المستشار السيد محمد يوسف العلوي رئيس فريق الإتحاد العام لمقاومات المغرب
48.....	تعقيب المستشار السيد نور الدين سليك رئيس فريق الإتحاد المغربي للشغل
51.....	تعقيب مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
53.....	تعقيب المستشار السيد لحسن نازهي منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
56.....	تعقيب المستشار السيدة لبنى علوي
59.....	تعقيب رئيس الحكومة السيد عزيز أخنوش

## تقديم:

ينص الفصل 100 من الدستور في فقرته الثالثة على أنه: «تقدم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، وتخصص لهذه الأسئلة جلسة واحدة كل شهر، وتُقدم الأجوبة عنها أمام المجلس الذي يعنيه الأمر خلال الثلاثين يوما الموالية لإحالة الأسئلة إلى رئيس الحكومة».

تفعيلا لذلك، واستنادا إلى مقتضيات المادتين 283 و284 من النظام الداخلي للمجلس، خصص مجلس المستشارين جلسته ليوم 19 نونبر 2024 برئاسة السيد محمد ولد الرشيد، رئيس المجلس، لتقديم الأجوبة من قبل السيد رئيس الحكومة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة في موضوع «منظومة الصناعة الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني».

تفاصيل مجريات هذه الجلسة تم تضمينها في إطار محضر الجلسة رقم 192 المنشور في الجريدة الرسمية للبرلمان-مداولات مجلس المستشارين - دورة أكتوبر 2024.<sup>1</sup>

1 - تم العمل على تصحيح عدد من المداخلات المعبر عنها في الجلسة باللهجة الدارجة المغربية.

**الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة  
المقدمة  
من قبل الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء  
المجلس غير المنتسبين**

- منظومة الصناعة الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني، (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛
- منظومة الصناعة الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني، (فريق الأصالة والمعاصرة)؛
- تطوير منظومة الصناعة الوطنية، (الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية)؛
- استراتيجية الحكومة للنهوض بالصناعة الوطنية، (الفريق الحركي)؛
- أدوار الصناعة الوطنية للنهوض بالاقتصاد الوطني، (فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب)؛
- منظومة الصناعة الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني، (الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية)؛
- منظومة الصناعة الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني، (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب)؛
- منظومة الصناعة الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني، (فريق الاتحاد المغربي للشغل)؛
- منظومة الصناعة الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني، (مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي)؛
- منظومة الصناعة الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني، (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)؛
- منظومة الصناعة الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني، (المستشار السيد خالد السطي، المستشار السيدة لبنى علوي).

**أجوبة رئيس الحكومة  
السيد عزيز أخنوش**

## بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

نجدد اللقاء اليوم، في هذه الجلسة، استنادا إلى أحكام الفصل 100 من الدستور، وأغتم الفرصة لأتوجه بالشكر للسيدات والسادة المستشارين المحترمين، على اختيارهم موضوع السياسة الوطنية للتصنيع محورا لهذه الجلسة الشهرية.

لابد في البداية، أن أستحضر معكم أن التصنيع حظي دائما بعناية سامية من طرف جلالة الملك محمد السادس نصره الله، لكونه يشكل رافعة أساسية ودعامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة، ومساهما مهما في الناتج الداخلي الخام وخلق فرص الشغل وجلب العملة الصعبة.

ونحن نخلد الذكرى 25 لتربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على عرش أسلافه المنعمين، لابد من الإشادة عاليا بالتقدم الهام الذي حققه القطاع الصناعي في السنوات الأخيرة، الذي ارتكز على اعتماد الصناعة المغربية لمبدأ الانفتاح الاقتصادي، واستنادها على استراتيجيات طموحة وواضحة نابعة من رؤية مجالية شاملة.

وهنا نستحضر أن جلالة الملك نصره الله قاد ووجه منذ اعتلائه العرش مجموعة من الاستراتيجيات الناجحة التي عززت مكانة المغرب كوجهة صناعية تنافسية بامتياز، وأعدت تموقعه عالميا على غرار برنامج إقلاع في 2005، والميثاق الوطني للإقلاع الصناعي في 2009، ومخطط التسريع الصناعي 2014 - 2020، وميثاق الاستثمار في 2022.

كما كانت هذه الاستراتيجيات الطموحة مدعومة بمشاريع استراتيجية كبرى للبنيات التحتية على غرار ميناء طنجة المتوسط، الذي أصبح يحتل المرتبة الأولى في حوض البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا كأكبر ميناء للحاويات والرابع عالميا من حيث الكفاءة. إضافة إلى شبكة مهمة من الطرق السيارة، التي انتقلت من 80 كيلومتر في 1999 إلى 1800 كيلومتر اليوم، كما تمكنت بلادنا من تعبئة أزيد من 13.600 هكتار من العقار الصناعي وخلق 150 منطقة صناعية.

وأستثمر هذه اللحظة الدستورية بالتتويه بالأدوار الإيجابية والمسؤولة الذي يقوم بها كافة المتدخلين في العملية التصنيعية، لاسيما النقابات ورجال الأعمال والغرف المهنية والجماعات الترابية لضمان مقومات نجاح الاستراتيجية الوطنية للتصنيع. وبلا شك فإن مخرجات الحوار الاجتماعي، في شقه المتعلق بتحسين الأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة، سواء ما يتعلق بالأجور أو المعاش، من شأنه أن يخلق أثرا إيجابيا على الدينامية الصناعية ببلادنا.

ومن جهة أخرى، تواصل بلادنا الرهان على القطاع الصناعي من خلال سياسة متجددة ومستدامة تأخذ بعين الاعتبار التحولات العالمية المتسارعة للاقتصاد العالمي والسعي لتحقيق السيادة الوطنية في مجال التصنيع. وهو ما نبه له جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، في رسالته السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الأولى لليوم الوطني للصناعة في مارس 2023، حيث تحدث جلالته على: «ولوج عهد صناعي جديد، يتخذ من مفهوم السيادة هدفا ووسيلة». ولكسب هذا التحدي، أبرز جلالته الملك «أن بلادنا تحتاج، إلى صناعة تستوعب أنشطة وخبرات جديدة وتوفر المزيد من فرص الشغل». انتهى مضمون الرسالة الملكية.

#### حضرات السيدات والسادة؛

لقد أولت الحكومة أهمية خاصة لتطوير الصناعة المغربية وتعزيز مكانتها الوطنية الدولية، كون القطاع أحد أبرز محركات الاقتصاد الوطني، سواء من حيث خلق القيمة المضافة أو خلق فرص الشغل.

ففي إطار تطوير الاستثمار المحدث بفرص الشغل، خاصة مرحلة ما بعد «كوفيد»، قامت الحكومة ببلورة برنامج بنك المشاريع الهادف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز الإنتاج المحلي في المجال الصناعي.

ومنذ انطلاق العملية الأولى لهذا البرنامج تم تحديد 1864 مشروعا استثماريا، في مختلف جهات المملكة، تمثل فرصا حقيقية للاستثمار، ولإستبدال الواردات بالمنتجات المحلية، باستثمار إجمالي متوقع قدره 119 مليار درهم، من شأنها أن تحدث استثمارات، وأن تخلق أكثر من 181.000 منصب شغل.

هذا، ولقد تم إلى حدود الساعة التوقيع على 654 مشروعا باستثمارات تصل إلى 78 مليار درهم، ستمكن من خلق أزيد من 89.000 منصب شغل.

كما تمت معالجة 2012 مشروعا صناعيا في مختلف القطاعات الصناعية من طرف اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار خلال هذه الولاية الحكومية، باستثمار يفوق 800 مليار درهم، ستمكن من خلق فرص شغل مباشرة تفوق 275.000 منصبا.

وإيماننا منا بأهمية مناطق التسريع الصناعي والمناطق الصناعية، حرصت الحكومة على بلورة عرض عقاري يسمح بتحفيز الاستثمار وضمان توزيع مجالي أفضل لخلق الثروة وفرص الشغل القارة.

وفي هذا الإطار، تم التوقيع على 30 اتفاقية متعلقة بالبنية التحتية الصناعية بقيمة استثمارية تتجاوز 7.8 مليار درهم، ومنذ أكتوبر تم تقريبا إطلاق 32 مشروعا متعلقا بإنشاء وتوسيع مناطق التسريع الصناعي والمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية، وستمكن هذه المشاريع من توفير عرض عقاري صناعي إضافي يبلغ 3705 هكتار، أي ما يمثل 30% من المساحة الإجمالية الحالية، وذلك فقط خلال الثلاث السنوات الأولى من الولاية التشريعية.

كما تم بشكل رسمي الشروع في الإطلاق التدريجي للمنطقة الصناعية محمد السادس «طنجة-تيك» التي تمثل نموذجا مشرقا للشراكة والتعاون بين المغرب والصين، وقيمة مضافة للصناعة الوطنية، باعتبارها مدينة صناعية مستدامة ومتكاملة، ستساهم لا محالة في تسريع إقلاع الأنشطة الاقتصادية بطنجة.

وعلى صعيد آخر، وبإذن من جلالة الملك حفظه الله، تم إحداث منطقتين صناعيتين للدفاع، بهدف استقطاب مشاريع استثمارية في الصناعات المتعلقة بالأسلحة والذخيرة ومعدات الدفاع والأمن، مما يمثل خطوة مهمة نحو بناء قاعدة صناعية عسكرية وطنية قوية تساهم تدريجيا في تعزيز استقلالية الاستراتيجية الدفاعية لبلادنا.

كما تم تعزيز الترسانة القانونية المرتبطة بتهيئة وتسيير وتثمين المناطق الصناعية، بغرض تحسين جودتها ومحاربة ظاهرة المضاربة العقارية، إضافة إلى وضع منصة إلكترونية أمام المستثمرين المغاربة والأجانب، للتعريف بمختلف العروض العقارية المخصصة للاستثمار الصناعي.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن الحكومة منذ تنصيبها كانت على وعي تام بضرورة جعل القطاع الصناعي مجهود حكومة بأكملها، لذلك حرصنا على إخراج الميثاق الجديد للاستثمار بعد سنوات من التردد والتعثر، لأن من شأن هذا الميثاق أن يكون آلية أساسية لتعزيز

التنافسية الصناعية، وذلك من خلال تطوير البنية القانونية والتنظيمية لتحفيز المستثمرين المحليين والأجانب لتوجيه استثماراتهم نحو القطاعات ذات الأولوية، ومن ضمنها القطاع الصناعي.

ويشمل الميثاق الجديد الذي دخل حيز التنفيذ مع متم سنة 2022 عدة إجراءات تحفيزية، تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وجعل القطاع الصناعي أكثر جاذبية، وذلك من خلال تقديم حوافز مالية وترايبية، تسهم في تخفيض التكاليف على المستثمرين.

كما تسعى الحكومة من خلاله إلى خلق عدالة اجتماعية ومجالية في توزيع الاستثمارات، حتى تستفيد مختلف الأقاليم من الجهود الاستثمارية التي تقوم بها الدولة، علما أن الميثاق الجديد الذي يعتبر ذو أهمية حاسمة بالنسبة للاقتصاد المغربي يولي أهمية كبيرة لتشجيع الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة في مناطق الصناعات التحويلية، إذ يحفز الاستثمار في القطاعات التي تشكل المهن المستقبلية للمغرب مثل الصناعات الإلكترونية، والسيارات، والطيران، ويشجع كذلك على الاستثمار في القطاعات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر والبيو تكنولوجيا.

وقد مكنت الدينامية التي أحدثها الميثاق الجديد من تطوير أداء اللجنة الوطنية للاستثمارات، حيث تضاعف إجمالي رساميل الاستغلال للمشاريع الصناعية (les CAPEX<sup>2</sup>) المصادق عليها، 10 مرات، خلال الفترة من ماي 2023 إلى نونبر 2024، يعني 140 مليار درهم في الصيغة الجديدة مقارنة بنفس المدة الزمنية من أكتوبر إلى أبريل 2023، والتي لم تتجاوز 13 مليار درهم - الصيغة القديمة قبل الميثاق).

وفي سياق توفير كل عوامل النجاح لمنظومة الاستثمار ببلادنا، بما فيها الاستثمار الصناعي، عملت الحكومة على تبسيط 22 قرارا إداريا يهيم الاستثمار، خصوصا من خلال رقمقتها عبر المنصة الإلكترونية (Cri-invest)، وتقليص 45 % من الوثائق المطلوبة، والتي تتعلق أساسا بمقبولية المشاريع وتعبئة العقار ورخص البناء، وكذا تراخيص الاستغلال.

وقد أخذت الحكومة على عاتقها ضمن هذا المنظور الإصلاحي تفعيل تصور جديد للمراكز الجهوية للاستثمار، يقوم على تعزيز دورها وتمكينها من تبسيط مساطر الاستثمار وإعداد الاتفاقيات المتعلقة بها وتعزيز تتبعها للمشاريع الاستثمارية.

2- Capital expenditure.

وتحقيقا للتفاعل السريع والاستجابة الفورية لطلبات المستثمرين، تقرر تفويض البت في ملفات الاستثمار المتراوحة قيمتها بين 50 مليون و250 مليون درهم إلى المستوى الجهوي، بعدما تم تمكين اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار من مختلف الآليات للتسريع بالمصادقة على ملفات ومشاريع الاستثمار في آجال معقولة.

وإيماننا منها بأهمية مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، بما فيها المقاولات الصناعية الصغرى، تعمل الحكومة على استكمال الإطار القانوني الخاص بتفعيل نظام دعم الاستثمار الموجه لهذه الفئة الحيوية من النسيج الاقتصادي، والتي تعد محركا أساسيا لدينامية الشغل.

كما ستواصل الحكومة مجهوداتها في هذا السياق للتعريف بالمؤهلات الاستثمارية للمغرب على الصعيد العالمي، خاصة بالعمل على تعزيز دور المغاربة المقيمين بالخارج، ليشكل من خلال استثماراتهم وخبراتهم قاطرة لتنمية القطاع الصناعي ببلادنا.

#### حضرات السيدات والسادة؛

إن المنحى الإيجابي الذي يشهده قطاع التصنيع يفرض علينا مواكبة التطورات العالمية التي يعرفها هذا القطاع. وفي هذا الإطار، عملت الحكومة على تعزيز عنصر الابتكار والبحث والتطوير الذي أصبح عاملا رئيسيا لخلق القيمة المضافة، وتطوير الاندماج المحلي، وتعزيز السيادة الصناعية. حيث قمنا بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب بإحداث برنامج طموح ومتكامل لدعم الابتكار الصناعي لمساندة مشاريع الابتكار والبحث والتطوير لتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات وتحسين مستوى أدائها.

وقد تم التوقيع على الدفعة الأولى من العقود، وتهم 108 مشروعا ابتكاريا بتكلفة 615 مليون درهم، بلغت فيها مساهمة الدولة 264 مليون درهم همت مختلف القطاعات الصناعية والمجالية والتكنولوجية.

وعلاوة على ذلك، تواصل الحكومة دعم البنيات التحتية التكنولوجية المتمثلة أساسا في المراكز التقنية الصناعية وأقطاب التنافسية والابتكار. ووعيا منها بأهمية تسريع تحقيق رهان الإنتاج الخالي من الكربون لتعزيز تنافسية الإنتاج، أطلقت الحكومة المشروع الاستراتيجي والنوعي المتعلق بإنجاز خط كهربائي من فئة الجهد جد العالي

بين جنوب ووسط المملكة على طول 1400 كيلومتر بقدرة 3 جيغاواط. كما حرصت الحكومة على دعم المقاولات الصناعية من خلال المحافظة على استقرار أسعار الكهرباء، رغم ارتفاع تكلفة إنتاجها بمستويات غير مسبوقة، وذلك عكس ما تم العمل به في مجموعة من الدول، وهو إجراء تحمّلت فيه الدولة تكلفة مالية كبيرة، مكنت المقاولات الصناعية من المحافظة على تنافسيتها.

إضافة إلى ذلك، تم تفعيل الاتفاقية المتعلقة بتمكين الصناعات من الولوج إلى استعمال الطاقات المتجددة ذات التوتر المتوسط بأسعار تنافسية.

في نفس السياق، تسعى بلادنا للاستفادة من مكتسباتها وإمكانياتها الطبيعية الكبيرة لتطوير منظومة صناعية منخفضة الكربون ذات قدرة تنافسية عالية، حيث اتخذت خيارا واضحا للانخراط في التحول الطاقوي لتقليص الاعتماد على الطاقات التقليدية وتعزيز الطاقات المتجددة، من خلال استراتيجية تستهدف وصول الطاقات المتجددة إلى 52% من إجمالي القدرة المركبة بحلول 2030.

وأمام هذا التفوق المغربي في مجال الطاقات النظيفة، تواصلت المملكة تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر، حيث أطلقت الحكومة «عرض المغرب» الذي مكن من كسب ثقة عدد كبير من الفاعلين الدوليين، حيث تلقت الوكالة الوطنية للطاقة المستدامة (MASEN<sup>3</sup>) أكثر من 40 طلبا للاستفادة من الفرصة الاستثمارية التي باتت يوفرها المغرب في هذا المجال الاستراتيجي.

ومن شأن الاستراتيجية الوطنية «المغرب الرقمي 2030» أن تشكل عنصرا فاعلا وحاسما في تطوير الاستثمار الصناعي، سواء من خلال أهدافها الرامية إلى رقمنة الإدارة وتسهيل الخدمات أمام الفاعلين، أو عبر تنمية الاقتصاد الرقمي وخلق فرص الشغل.

ولتنزيل هذه الاستراتيجية، رصدت الحكومة ميزانية تصل إلى 11 مليار درهم بين سنتي 2024 و2026 بغية خلق 240 ألف منصب شغل مباشر في أفق 2030، ومساهمة الاقتصاد الرقمي بأزيد من 100 مليار درهم في الناتج الداخلي الخام.

3 - Moroccan Agency for Solar Energy.



المستوى العالمي، بذلت الحكومة جهودا كبيرة لدعم وتطوير هذا القطاع، وهو ما مكن بلادنا من تعزيز موقعها كفاعل مهم في سلاسل القيمة العالمية لصناعة الطيران، حيث مكن هذا القطاع الاستراتيجي من جذب أكثر من 150 مقاولة على غرار (Boeing)، و (Airbus) وغيرها من الشركات العالمية الرائدة التي اختارت المغرب لتوسيع استثماراتها، آخرها شركة (Safran) التي عززت نشاطها بالمغرب بعد ما وقعت شراكة جديدة تشمل تطوير شبكة الصيانة وإصلاح المحركات.

وبفضل هذه المجهودات، حقق قطاع الطيران نموا مهما، حيث بلغ رقم معاملات صادراته، اعتبارا من الفترة ما بين يناير وشتبر من سنة 2024 حوالي 20 مليار درهم، وهو ما يشكل ارتفاعا ب 20 % مقارنة بنفس الفترة مع سنة 2023.

هذا، ولقد شكلت التجربة الناجحة لبلادنا في صناعة السيارات وأجزاء الطائرات دافعا حقيقيا للدخول في مجال صناعة القطارات، باعتبارها العمود الفقري للحركية في بلادنا ورافعة أساسية للدينامية الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها المملكة.

وفي هذا الإطار، نهجت الحكومة سياسة لتعزيز تصنيع القطاع، حيث عملت على وضع خارطة طريق تتوخى الرفع التدريجي لنسبة الاندماج الصناعي المحلي للسكك الحديدية.

فضلا عن ذلك، سجل قطاع الصناعة الكهربائية والإلكترونية أداء متميزا خلال السنوات الأخيرة، وعرف حجم صادرات القطاع ارتفاعا ملحوظا، بلغ سنة 2023 مستوى قياسيا يقدر ب 19 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة 21 % مقارنة مع سنة 2022، وب 99 % مقارنة مع سنة 2019.

وفي الوقت الذي يواجه قطاع النسيج والجلد تحديات هامة على المستوى العالمي، استطاع هذا القطاع أن يتكيف مع مختلف التحولات، حيث بات يتوفر على أكثر من 1500 شركة، مساهما في ذلك بنسبة 23 % من مناصب الشغل الصناعية، إذ يوفر 243.000 منصب شغل. وتجدر الإشارة أن النمو المهم للقطاع مرتبط أساسا بنجاحه في كسب ثقة سلسلة القيمة العالمية، حيث أضحت تشكل منصة صناعية للعلامات التجارية الدولية في مجال الألبسة والجلد. فقد حققت صادرات القطاع خلال سنة 2023 أزيد من 46 مليار درهم، أي ما يعادل زيادة ب 5 % من حجم الصادرات الوطنية

مقارنة بسنة 2022، و25% مقارنة بسنة 2019. مع الإشارة إلى أن اختيارنا لسنة 2019 كسنة مرجعية يعود لكونها السنة التي تسبق جائحة كوفيد.

وعلى مستوى الصناعات الغذائية، لاسيما في ارتباطها بالسيادة الغذائية، تواصل الحكومة دعم ومواكبة هذا القطاع، الذي يضم حوالي 2000 مقاول، ويفوق عدد العاملين به 200.000 شخص، محققا سنة 2023 رقم معاملات يفوق 185 مليار درهم.

وكما لا يخفى عليكم، فإن التحولات العميقة والصعبة التي تعيشها المنظومة الغذائية العالمية، وما رافقها من صدمات على مستوى سلاسل الإنتاج، تفرض علينا أكثر من أي وقت مضى اتخاذ كل التدابير والإجراءات القادرة على إشباع الحاجيات الوطنية في مجال الغذاء وبأسعار معقولة. وهذا ما يفرض الحاجة الملحة إلى اعتماد نموذج تصنيعي مستدام يحمي البلاد من الأزمات الغذائية المستوردة أو المرتبطة بالتقلبات المناخية.

كما تعمل الحكومة، في إطار استراتيجية الجيل الأخضر، على مواصلة تنفيذ المشاريع الاستثمارية الخاصة بتطوير الأقطاب الفلاحية (les Agropoles)، حيث سجلت أقطاب مكناس، وبركان، واللوكوس، وسوس، وبني ملال نتائج جد مهمة، بمعدل تسويق يصل إلى 70%، أي ما يعادل تقريبا 213 هكتار، تحتضن 387 مشروعا من مجالات التحويل الغذائي والتلفيف والدعم اللوجستيكي.

وارتباطا بالصناعات الصيدلانية، وفي إطار تنفيذ رؤية جلالة الملك الرامية إلى جعل المملكة قطبا بيو تكنولوجيا رائدا على المستوى الإفريقي والعالمي، تم إحداث وحدة لتصنيع وتعبئة اللقاح، تحتوي على ثلاثة خطوط صناعية تبلغ قدرتها المشتركة للإنتاج 116 مليون وحدة.

#### حضرات السيدات والسادة؛

يحق لنا خلال هذه المرحلة التي تعرف تحولات تاريخية في منظومتنا الاجتماعية والاقتصادية، أن نفتخر بما تحققه الصناعة الوطنية من مساهمة متصاعدة في النسيج الإنتاجي، وفي تحسين الأداء الاقتصادي، من خلال جعل القطاع الصناعي رافعة أساسية للاقتصاد في ظل الإكراهات والتحديات الهيكلية.

هذا الافتخار يعكس اليوم تطور القيمة المضافة للصناعة التحويلية، التي شهدت ارتفاعا بنسبة 2.7 % سنة 2023 مقارنة بسنة 2022، واستمر أداؤها في الارتفاع خلال سنة 2024، مسجلا خلال الربع الثاني من السنة الجارية نموا بنسبة 2.9 % . ويحتل فرع صناعة وسائل النقل الذي يضم بشكل خاص صناعة السيارات، ارتفاعا في قيمته المضافة، مسجلا نموا بنسبة 15 % سنة 2023، وزيادة بنسبة 23 % في الربع الثاني من سنة 2024، في الوقت الذي شهدت فيه الصناعات الكيماوية ارتفاعا ملحوظا في القيمة المضافة بنسبة 10.7 % في الربع الأول من سنة 2024 و 23 % في الربع الثاني من نفس السنة.

أما بالنسبة لفرع صناعة المعدات الكهربائية فقد سجلت قيمته المضافة ارتفاعا بنسبة 11.7 % سنة 2023 مقارنة بسنة 2022، كما عرفت القيمة المضافة لصناعة منتجات البلاستيك نموا ب 6 % في الربع الثاني من سنة 2024. أما بالنسبة للصناعة الصيدلانية فلقد عرفت أيضا قيمتها المضافة نموا ملحوظا سنة 2023 بنسبة 12 % مقارنة بسنة 2022.

إن نجاحات المملكة في مجالات التصنيع والتصدير، تعكسه كذلك مؤشرات التصنيع التي عرفت نموا لافتا تجلى في تحقيق رقم معاملات بلغ 800 مليار درهم سنة 2022 أي بزيادة 22.7 % مقارنة مع سنة 2021. كما باتت القطاعات الصناعية قاطرة لصادرات المملكة، حيث عرفت تركيبات الصادرات تحولا جذريا بفضل المنحى التصاعدي للصادرات التي سجلت خلال سنة 2023 مستوى يقارب 377 مليار درهم، أي ضعف الصادرات الصناعية المسجلة سنة 2015، والتي كانت تقدر ب 184 مليار درهم (377 مليار درهم من الصادرات الصناعية).

كما عرفت الصادرات الصناعية السنة الماضية، تحسنا ب 87 % من صادرات السلع، وذلك بفضل الأداء المتميز للقطاعات الصناعية، لتواصل مسارها التصاعدي سنة 2024 حيث حققت الصادرات الصناعية إلى غاية نهاية شهر شتبر الماضي، قيمة إجمالية تقدر ب 291 مليار درهم.

السيدات والسادة المستشارون؛

إن الحكومة تعتمد على تطوير أداء القطاع الصناعي، باعتباره رافعة أساسية لإنعاش التشغيل المنتج والمستدام، وكونه يشكل أولوية حكومية، لاسيما أن المؤشرات

الأخيرة للقطاع هي جد مشجعة، ذلك أن القطاع الصناعي مكن منذ بداية الولاية الحكومية، وإلى متم يوليوز الماضي، من خلق أزيد من 125 ألف منصب شغل. وفي إطار دعم تطوير القطاع الصناعي، تلتزم الحكومة بتنزيل عرض جيد للتكوين المهني يتماشى مع حاجيات المقاولات، وذلك عبر استكمال إنجاز مدن المهن والكفاءات، (7 مدن للمهن والكفاءات بكل من جهات سوس - ماسة، الشرق، العيون - الساقية الحمراء، الرباط- سلا - القنيطرة، طنجة- تطوان- الحسيمة، بني ملال- خنيفرة، إضافة إلى جهة الدار البيضاء- سطات مؤخرًا).

السيد الرئيس المحترم؛

حضرات السيدات والسادة المستشارون؛

في الختام، لا يفوتني التنويه بمختلف الفاعلين في قطاع التصنيع، سواء المحليين منهم أو الأجنبي، تماشياً مع الجهود الحكومية، للصمود أمام تداعيات الأزمات المركبة التي واجهناها جميعاً.

كما أدعو جميع الفاعلين العموميين والاقتصاديين للمزيد من التعبئة وتضافر الجهود، لتطوير الصناعة المغربية وتعزيز مكانتها الوطنية والدولية.

وأدعو المؤسسات البنكية إلى مواصلة دعم المبادرات الصناعية من خلال مواكبة المستثمرين المغربي والأجنبي في إنجاز مشاريعهم.

كما أهيب بمختلف المتدخلين لتعزيز انخراطهم في هذه الدينامية التي يقودها بحكمة، جلالة الملك، دام له النصر والتمكين، لإبراز مقومات بلادنا كمنصة صناعية تمكنت من اكتساب تنافسية عالمية.

وشكراً لكم.

**تعقيبات الفرق والمجموعات البرلمانية  
وأعضاء المجلس غير المنتسبين**

## تعقيب المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي

### عن فريق التجمع الوطني للأحرار

بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على سيد المرسلين

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

بشرف بالغ، يسعدني أن أعقب على جوابكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، لمقاربة موضوع يشغل حيزا هاما ضمن اهتمامات بلادنا، ألا وهو الصناعة الوطنية، باعتبارها رافدا مهما للاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس؛

جوابكم، الحمد لله موثق بأرقام مهمة، وهي شهادة والحمد لله على سيرورة الأمور.

تأتي مناقشة هذا الموضوع، تزامنا مع تخليد الأمة المغربية لذكرى عيد المسيرة الخضراء المظفرة وعيد الاستقلال المجيد، اللذين نستحضر فيهما اليوم، بكل افتخار واعتزاز، ما حققته بلادنا من منجزات ومكتسبات عظيمة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي ألقى خطابا ملكيا ساميا قويا، تزامنا مع توالي الانتصارات الدبلوماسية المغربية التي يقودها جلالته الملك، والتي مكنت بلادنا من حصد الاعترافات الدولية المتوالية بمغربية الصحراء، كان آخرها الاعتراف الفرنسي بالسيادة المغربية الكاملة على صحرائه، وهو موقف جده رئيس الجمهورية الفرنسية خلال زيارة الدولة التاريخية التي قام بها مؤخرا للمملكة.

لقد اتسم الخطاب الملكي بالحزم والوضوح في التعاطي مع قضايا الوطن الاستراتيجية، ورسم معالم خارطة طريق لمواصلة التعبئة لما حققه المغرب في قضية الصحراء المغربية والانخراط الفوري في مبادرة الأطلسي. خطاب ملكي سامي طالب فيه بإقرار دبلوماسية موازية فاعلة وناجعة. خطاب ملكي يسعى إلى تحديث وتأهيل الإطار المؤسسي، الخاص بأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، للمساهمة في مسار التنمية الذي تعرفه بلادنا والاستفادة من فرص الاستثمار، والإعلان عن إحداث «المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج»، باعتبارها الذراع التنفيذي للسياسة العمومية المرتبطة بمغاربة العالم، وهو ما يتطلب منا جميعا الانخراط في هذه المحصلة الدبلوماسية والمساهمة في حصد المزيد من التأييد لقضيتنا الوطنية العادلة من باب مزاولتنا لمهامنا الدستورية، وتحديد الدبلوماسية البرلمانية.

السيد الرئيس؛

حضرات السيدات والسادة؛

السياق طبعه أيضا التعديل الحكومي، وبالمناسبة نهئكم السيد الرئيس، على تجديد الثقة الملكية في الحكومة. ثقة غالية نعتز بها داخل التجمع الوطني للأحرار، ثقة ملكية عززت شرعيتكم الانتخابية، تتضاف إليها شرعية المنجز الحكومي الذي يبقى بالنسبة إلينا ثوريا وغير مسبوق، فاتحا لكم طريق شرعية الاستمرارية في 2026، لمواصلة إنجاز المرحلة القادمة وإتمام ما تبقى من برامج ومشاريع، وفق مقاربة إصلاحية تروم تحقيق عدالة اجتماعية ومجالية مستدامة، بعدما كانت مجرد شعار يُستغل للاستهلاك السياسي.

لقد تميز هذا التعديل بدلالات سياسية عميقة، حيث تم إشراك كفاءات من مغاربة العالم في الحكومة، وهي إشارة قوية لهاته الفئة التي تمثل مختلف القارات، والتي ستساهم في مسار التنمية الوطنية الذي يقوده صاحب الجلالة نصره الله.

تعديل أشرك أطرا شابة تدرجت في الأحزاب المكونة لهذا التحالف الحكومي، كما أستغل هذه المناسبة لتهنئة السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة على الثقة المولوية الغالية التي حظوا بها، والأکید أن ما تقلدوه من مهام وما راكموه من تجارب سيشكل إضافة نوعية لعمل الحكومة.



- جاذبية وقوة البنية التحتية الصناعية؛
- قوة المنصات اللوجيستكية التي مكنت المغرب من التموقع القوي داخل الممرات التجارية الدولية.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

يحق لنا أن نفتخر جميعا بحجم الإنجازات التي تم تحقيقها في قطاع الصناعة، الذي شكل دعما قويا للاقتصاد الوطني، بعد تحقيق نجاحات غير مسبوقة في الصناعات التالية:

- صناعة السيارات: التي جعلت من المملكة أكبر المنتجين والمصدرين للسيارات في القارة الإفريقية، بل أصبحت السيارات هي المنتج التصديري الأول للمغرب؛
- صناعة الطيران: التي أصبحت من القطاعات الواعدة في المغرب، بل تمكنت من جذب شركات كبرى تقدم منتجات ذات جودة عالية موجهة للتصدير؛
- الصناعة الكيماوية والفوسفاط: حيث يعد المغرب اليوم من أكبر مصدري الأسمدة الفوسفاطية في العالم، وفق برنامج استثماري ضخم يصل إلى 13 مليار دولار، وتساهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني ومن خلاله الناتج الداخلي الوطني؛
- مواصلة دعم صناعة النسيج: التي توفر فرص عمل هامة حيث تلعب دورا مهما في تحريك الدورة الاقتصادية.

لذلك، فإن تسريع تطوير المنظومة الصناعية ببلادنا يتطلب تنويع الاستثمار في القطاعات الصناعية، ونقترح في هذا الإطار تنويعها عبر:

- ✓ تشجيع صناعة التكنولوجيا والرقمنة التي تفرض على بلادنا تعزيز صناعة البرمجيات وتصنيع الإلكترونيات وخدمات التكنولوجيا المالية؛
- ✓ تشجيع صناعة الطاقات المتجددة، خصوصا وأن بلادنا لديها موارد طبيعية للطاقة المتجددة، حيث أحرزت المملكة تقدما كبيرا في إحداث العديد من المنشآت الفنية، لذلك فإن تعزيز الاستثمار في هذه الصناعة سيققل من الاعتماد على واردات الطاقة؛
- ✓ إرساء منظومة صناعية للسفن ودعمها من أجل إنجاح الاقتصاد الأزرق ومبادرة الأطلسي، والتجربة الناجحة كانت في برنامج «إبحار»؛
- ✓ فتح الباب لتشجيع الصناعة الدوائية، من أجل مواكبة المشروع الملكي لتتزيل الحماية الاجتماعية، وهو ما يستعجلنا ويستعجلكم لتطوير صناعة دوائية مغربية





## تعقيب المستشار السيد عبد الكريم الهمس

### رئيس فريق الأصالة والمعاصرة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة، خلال هذه الجلسة الدستورية الهامة المخصصة لموضوع ذي راهنية كبرى، يتعلق بـ «منظومة الصناعة الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني»، حيث نقف اليوم عند مناقشة قطاع يعول عليه كثيرا لحماية الاقتصاد الوطني من التقلبات المناخية التي تعصف بفلاحتنا، ومن الاضطرابات الخارجية التي تؤثر على سياحتنا، لذلك تراهن بلادنا كثيرا على هذا القطاع ليلعب دور التوازن حين اختلال باقي القطاعات الإنتاجية.

وفي هذا الإطار، نثمن المنجزات والحصيلة التي وردت في عرضكم القيم، السيد رئيس الحكومة، والتي تمت تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي تعتبر توجيهاته السامية لهذا القطاع محركا أساسيا ومحوريا للتنمية الاقتصادية ببلادنا، لاسيما على مستوى مخطط التسريع الصناعي الذي يسعى إلى خلق منظومات صناعية فعالة وإبراز مهن عالمية تجعل من بلادنا منطقة جذب للاستثمارات الكبرى في مجالات صناعية متعددة.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

نقول بكل موضوعية إن حكومتكم بصمت على إصلاحات مهمة داخل هذا القطاع، سواء على المستوى التشريعي أو المستوى التنظيمي، مما جعله يحقق إنجازات تحسب للحكومة الحالية حققتها في سياق اقتصادي دولي مضطرب، يرخي بظلاله على واقع بلادنا التي اختارت الانفتاح على السوق العالمية، رغم ما لذلك من تكلفة. فعلى الرغم



وعليه، ندعو الحكومة إلى التوجه مباشرة إلى هذه الفئة من الشباب العاطل الذين لا يحملون أي شهادة أو تكوين. ومن تم ندعوكم، السيد رئيس الحكومة، لدعم أكبر لقطاع التكوين المهني المعول عليه في تأطير وتكوين هذه الفئة بالتدرج وتأهيلها لتتدمج في فرص الشغل الجديدة التي ستخلقها الحكومة خلال السنتين المتبقيتين من عمرها؛

- رابعاً، لا بد من مجهود أكبر للحكومة على مستوى تكلفة استيراد المواد الأولية، والعمل على سن شراكات دولية عبر اتفاقيات بأقل تكلفة، لاسيما في الصناعات السيادية كالغذاء والدواء؛

- خامساً، لا بد من تبسيط مساطر ولوج المقاولات الصناعية الصغرى والمتوسطة للتمويل، سواء العمومي أو الخاص كالبنوك، هذه الأخيرة، التي لاتزال تصعب مساطرها أمام المقاولات، رغم التوجيهات الملكية الواضحة في هذا الباب، حيث سبق لجلالة الملك حفظه الله في خطاب افتتاح البرلمان سنة 2019 أن نبه الى أن «القطاع البنكي لا يزال يعطي انطباعاً سلبياً لعدد من الفئات، وكأنه يبحث فقط عن الربح السريع والمضمون»، ويتجلى هذا المعطى بحسب خطاب جلالة الملك نصره الله في «صعوبة ولوج المقاولين الشباب للقروض وضعف مواكبة الخريجين وإنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة»، مؤكداً حفظه الله إدراكه جيداً أنه «من الصعب تغيير بعض العقلية البنكية»؛

- سادساً، بالموازاة مع السياسة الناجحة للحكومة في دعم المقاولات والصناعات الكبرى، حان الوقت لإعطاء أهمية كبيرة جداً للمقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جداً، والتي تمثل أزيد من 97% من النسيج المقاولاتي الوطني، ويجب أن تتغير النظرة نحوها من مقاولات هامشية إلى مقاولات شريكة للدولة، لاسيما وأن نجاح نموذجنا التتموي الجديد لن يتحقق إلا بنجاح هذه المقاولات؛

- سابعاً، لا بد من تدخل الحكومة بالمزيد من التدابير لخفض تكاليف اللوجيستيك والطاقة، باعتبارهما عنصرين أساسيين في كلفة الإنتاج؛

- ثامناً، لا بد من تدخل أقوى للحد من فوضى القطاع غير المهيكل الذي ينافس المقاولات المغربية بشكل غير شريف، ويفوت على خزينة الدولة مداخيل هامة ويساهم في تراجع النمو الاقتصادي إن لم نقل إفلاس المقاولات نهائياً؛

- تاسعا، لآبد من مواجهة شديدة لآرأئم تزوير العلامات الصناعية التي تتم بعدد من المقاولات العشوائية والمآازن والضيعات السرية، والتي توزع داخل الأسواق الوطنية بشكل مريب، وتتسبب في المآسى الاجتماعية والصحية وتوزع في ظروف غير آمنة؛

- عاشرآ، لآبد من دعم الصناعة الوطنية على مستوى التحديات الرقمية لتواكب التطور الكبير في وسائل التصنيع الحديثة، التي تجعل مقاولاتنا قادرة على المنافسة.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة إلى إجراءات صارمة على مستوى استيراد وسائل التصنيع القديمة والمتهالكة، التي عوض أن تشكل رافعة في تسريع الإنتاج الصناعي، تشكل عبأآ وتحول وحداتنا الصناعية إلى مزبلة للمكننة المتخلفة عن تطور العصر؛

- النقطة الحادية عشرة والأخيرة، لآبد من مجهود إضآفي على مستوى دعم وتشجيع التصنيع الأخضر والحد من استعمال الكربون، إذ رغم جهود الحكومة على مستوى تفعيل الطاقات النظيفة، لا يزال الواقع يتميز بالكثير من عوامل التلوث والمس بالبيئة.

تلكم بعض الملاحظات التي لن تحجب أبدا المجهود الجبار الذي بذلته الحكومة في هذا القطاع، والتي نتمنى لها المزيد من التوفيق، لما فيه خير بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لآلاللة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا.

## تعقيب المستشار السيد محمد زيدوح عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

إخواني أخواتي أعضاء مجلس المستشارين؛

أتشرف بتناول الكلمة لمناقشة مضمون ما تفضلتم به، السيد رئيس الحكومة، من معطيات وأرقام بخصوص حصيلة ومستقبل منظومة الصناعة الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني وخلق فرص الشغل، وكمفتاح للنهوض بالنمو وتعزيز الابتكار واستحداث فرص العمل والحد من الهشاشة وبناء مجتمع أكثر مساواة.

واسمحوا لي بداية، السيد رئيس الحكومة، أن أَدشن تفاعلي مع جوابكم بتثمين الحصيلة المميزة، المشفوعة بالأرقام وبالاستجابة الحقيقية لمؤشرات الاقتصاد الوطني، وعلى رأس قائمة هذه المؤشرات مؤشر الثقة في آليات صنع القرار الصناعي الذي أصبح مبدأ أساسيا في حكومتكم.

أجل، السيد رئيس الحكومة، إنه زمن الصدق وتعزيز الثقة، والمغاربة المستثمرون يثقون في القطاع الصناعي ببلادنا ويثقون في الآفاق السياسية والاقتصادية المطمئنة.

المغرب ولله الحمد اجتمع فيه ما تفرق في غيره، يكفي أنه بوابة على إفريقيا وعلى بعد أميال من أوروبا، يكفي أنه يتمتع باستقرار سياسي أنعم الله علينا به بفضل حكمة وتبصر جلالة الملك، وبفضل كذلك تضافر جهود كل القوى الحية والأحزاب الوطنية الصادقة الفيويرة والتي لا تزايد ولا تغالي في حبها للوطن.

حضرات السيدات والسادة؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

إن تعاقب التجارب السياسية الحكومية مكنت المغرب اليوم من إدراك الإصلاحات التي تعرفها البلاد في مختلف المجالات، ومنها القطاع الصناعي.

نعم، تضاعفت الوظائف في قطاع الصناعة ثلاث مرات، وارتفع عدد الشركات الصناعية بثلاثة أضعاف، وارتفعت الصادرات الصناعية بست مرات، إذ انتقلت حصيلتها من 61 مليار درهم في سنة 1999 إلى 377 مليار درهم في سنة 2023.

وأصبح المغرب أول منتج للسيارات السياحية على صعيد القارة الإفريقية، والمصدر الأول للسيارات الحضرية إلى الاتحاد الأوروبي، كما تموقع ضمن الخريطة العالمية للدول الكبرى في ما يتعلق بالسيارات الكهربائية وصناعة البطاريات.

وإلى جانب الارتفاع المتزايد لحجم الصادرات الصناعية المرتبطة بقطاع السيارات، تم تعزيز موقع بلادنا كفاعل رئيسي في باقي المجالات على غرار الصناعة الغذائية، والصناعة الكيماوية والصناعة الدوائية والصيدلانية وصناعة النسيج والجلد.

ولقد تمت مواكبة هذه الاستراتيجيات بشبكة قوية من البنية التحتية الصناعية واللوجيستية، على غرار ميناء طنجة المتوسط وميناء الداخلة والناظور، وشبكة الطرق وخطوط القطار فائق السرعة، إضافة إلى تعبئة أزيد من 13.000 هكتار للعقار الصناعي وخلق حوالي 150 منطقة صناعية.

#### حضرات السيدات والسادة؛

إن الفريق الاستقلالي، كشريك أساسي في الأغلبية الحكومية، يسجل باعتزاز ما تحققت من إنجازات، بفضل الاستراتيجيات الصناعية، بدءا من مخطط إقلاع في 2004 ومرورا بالميثاق الوطني للإقلاع الصناعي في 2009 ووصولاً إلى مخطط التسريع الصناعي في 2014 ومخطط الإنعاش الصناعي في 2021. ولكن، اسمحو لي، السيد رئيس الحكومة، أن أبسط بعض الملاحظات الأساسية، التي ينبغي الوقوف عليها وأخذها بعين الاعتبار في إعداد استراتيجية مستقبلية.

إن السيادة الصناعية تمر أساسا عبر سيادة اتخاذ القرار. ومن أجل سيادة صناعية حقيقية فإن على الدولة أن تتقدم في قدرتها على إنتاج الأجزاء المكونة لصنع السيارات على سبيل المثال داخل المغرب من أجل تقليص التبعية، وتحديد السياسة التجارية، مع توسيع اتفاقيات التبادل الحر الذي سيمكن المغرب من الحفاظ على السيادة الصناعية حاضرا ومستقبلا. وإذا كان هدفنا أن نلعب دورا رائدا في الصناعة فلا بد

لأي مستثمر، خارجي أو داخلي، أن يشعر بأن مشروعه يمكن تنفيذه في وقت قياسي طبقا للمعايير الدولية، وأن يكون منافسا للدول المماثلة.

كما إن النظام البنكي، السيد رئيس الحكومة، أساسي في السيادة الصناعية، وهذا ما يستدعي تسريع دراسة الملفات وتخفيف الشروط التعجيزية، علما ان تمويل الصناعة لا يمثل اليوم إلا 9 % من مجموع التمويلات التي تقوم بها المؤسسات البنكية، مما يجعل عوامل الإنتاج الصناعي غير ميسرة بشكل كاف.

من جهة أخرى لا بد من تبسيط المساطر الإدارية وتيسير الولوج للعقار كعنصر محتوم لنجاح أي مشروع اقتصادي، ومتابعة كل من يساهم في عرقلة خروج المشاريع الاقتصادية من أجل منفعة ما، وهذا أمر يسيء لسمة بلادنا التي أصبح لها مكانة عالمية بفضل انخراط وتوجيهات جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفي ما يخص السياسة اللوجيستكية، السيد رئيس الحكومة، فلا بد أن تتحسن عبر رفع مستوى الخدمات وتقوية التنافسية، وتعميم المناطق الصناعية المميزة. وهذا عمل ورؤية إيجابية، لا بد أن تتعمم لأنها تساهم في تبسيط المساطر الإدارية.

في ما يخص المواد الأولية للصناعة، تعرفون، السيد رئيس الحكومة، أن من يتحكم في المواد الأولية هو من يتحكم في الصناعة، وهذا أمر لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار حماية لسيادتنا الصناعية، كما أن التنوع الصناعي لمجالات مثل اللوازم المنزلية وقطع الغيار والدراجات والتجهيزات الطبية إلى غير ذلك، أمر أساسي، سيخلق مناصب الشغل.

كما يبقى الصعود المهم الذي تعرفه بعض القطاعات الجديدة خاصة قطاع السيارات، الذي أصبح على رأس صادرات المغرب والطيران كذلك، رهينا بنسبة الاندماجية التي لازالت لم ترق إلى الطموحات المنتظرة، حيث حققت صناعة السيارات نسبة 69 % من الاندماجية فيما بقي قطاع الطيران في حدود 38 %.

من جهة أخرى لا يزال قطاع النسيج يعتمد بكيفية شبه كلية على المناولة، وهو ما يؤثر سلبا على القيمة المضافة وعلى الميزان التجاري.

أما في ما يخص الرفع من مساهمة الاستثمار الخاص فلا زالت الدولة، السيد رئيس الحكومة، هي المستثمر الأساسي بـ 70 % على غرار بعض الدول المتقدمة مثل تركيا والدول الآسيوية. لذلك، لابد أن نجعل من الثقة أسلوباً أساسياً في التعامل مع الضمانات المشجعة، والنزاهة في التنافسية، لإعطاء شحنة للتطوير الصناعي وتقوية استثمار القطاع الخاص.

أما القطاع غير المهيكل، السيد رئيس الحكومة، فيبرز كأحد أكبر التحديات التي تواجهها التنمية الصناعية، لكونه يساهم في المنافسة غير الشريفة ويحد من النمو الاقتصادي، بشكل واضح.

السيد رئيس الحكومة؛

سأقول لكم في الأخير، باسم الفريق الاستقلالي، أن ما تحقق في القطاع الصناعي هو أحد أوجه اعتزازنا وافتخارنا في هذا التحالف الحكومي.

وقفنا الله لما فيه الخير للبلاد والعباد.  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.





فأغلب الفاعلين الصناعيين يعرفون أن التطور الخاص بالتكوين في بلادنا، للأسف، لا يواكب قاطرة النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي في العالم.

البحث العلمي: سوف أختتم بهذه النقطة وأتساءل معكم، كيف سنستطيع بنسبة 0.8 % فقط من قيمة الناتج الوطني الخام أن ننجز أبحاثا ومنتوجا فكريا يقدم إجابات وحلولا لإشكالية الصناعة في بلادنا.

ونتمنى، السيد رئيس الحكومة، أن تمتلك حكومتكم الجرأة السياسية الكافية لإعادة النظر في الاتفاقيات التي تربطنا مع المنظمات ومع الدول بمنطق رابع - رابع، بمنطق لا يكون فيه الاقتصاد الوطني هو الخاسر الأكبر.

السيد رئيس الحكومة؛

نتمنى، أن تتفاعلوا إيجابا، إن شاء الله، مع المقترحات ومختلف الملاحظات التي أدلينا بها.

وفقكم الله، ووفقنا معكم لما فيه خير البلاد وصالح المواطنين، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة نصره الله.

وشكرا.

## تعقيب المستشار السيد المخول محمد حرمة

### عن فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب

السيد الرئيس؛

السيد رئيس الحكومة؛

السادة والسيدات المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه الجلسة العامة الشهرية المخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، وهي مداخلة كسابقاتها، التي تدخلنا فيها في الجلسات الشهرية خلال هذه الولاية التشريعية، تنهض على قاعدة دعم الحكومة، وهو دعم لم ولن تغيره المواقع، لأنه ينطلق من مواقف مبدئية ومن قناعة أن ما تحقق وسيحقق للشغيلة على عهد هذه الحكومة أمور جد إيجابية.

السيد الرئيس؛

يهمنا اليوم، ونحن نناقش موضوعا يكتسي أهمية بالغة هو موضوع الصناعة، أن نؤكد على أن أولى الأولويات بالنسبة لنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، هو حماية الأجراء والنهوض بأوضاعهم المعيشية وحماية قدرتهم الشرائية وتوفير كافة الضمانات التي تقيهم من تقلبات الدهر.

لن نمل في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب من التأكيد على أنه من واجب الحكومة، قانونيا وسياسيا وأخلاقيا، أن تحمي الحريات النقابية، التي تدارس وتحارب في العديد من الوحدات الصناعية صباحا ومساء، فمع كامل الأسف هناك من يحترم القانون وهناك من ينتهكه دون حسيب ولا رقيب، لذلك ما فتئنا نطالب بتقوية جهاز مفتشي الشغل لينهض بمهامه على الوجه الأمثل.

وعلاوة على ذلك، فلقد بات من المستعجل حل الإشكاليات التي يطرحها القطاع غير المهيكل، واسمحوا لي هنا، السيد رئيس الحكومة، أن أؤكد على أن هذه الحكومة، بفضل الإرادة السياسية والنية الحسنة والجديّة، تمكنت من مباشرة إصلاحات كانت

في الماضي تبدو مستحيلة، لذلك فإن معالجة أوضاع العاملين في القطاع غير المهيكّل لن تستعصي عليها، وسوف نقول وبكل وضوح أن الدولة الاجتماعية يجب أن تستوعب جميع أبنائها، ويجب عليها أيضا أن تحمي الفئات الهشة والمعرضة للمخاطر، ولعلنا نذكر جميعا واقعة طنجة التي توفّي فيها غرقا مجموعة من العمال، رحمهم الله، والذين كانوا يشتغلون في وحدة صناعية غير مهيكلة.

السيد الرئيس؛

السيد رئيس الحكومة؛

نثمن عاليا ونقدر جميع الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة لحماية القدرة الشرائية، كما نحیی شجاعتها في الإعلان عن محدودية بعض التدابير، والتراجع عنها في إطار التقييم الدائم لكل تلك التدابير، غير أن ما نود إعادة طرحه هنا، آمّلين أن يتم التعامل معه بالحزم اللازم، هو الإشكاليات والمضاربات والاحتكار و«الجشع التضخمي» وغياب وضعف مقومات الوطنية الاقتصادية لدى بعض الفاعلين الاقتصاديين، وهي عوامل مسؤولة بشكل مباشر عن ارتفاع الأسعار، لذلك بات من الضروري الإسراع بإصلاح تشريعي لتقوية البعد الزجري لمواجهة تجار الأزمات.

السيد الرئيس؛

السيد رئيس الحكومة؛

لا يساورنا شك في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في أن هذه النهضة الصناعية التي أرسى دعائمها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي لا يمكن أن نجد عناء في الوقوف على أوجهها ومظاهرها الكبرى، سوف تستمر وتتواصل، لا سيما أننا بصدد احتضان العديد من التظاهرات الدولية الهامة.

من المؤكد كذلك أن الحكومة على وعي تام بعودة قضايا السيادة، ومن أهمها السيادة الصناعية، لذلك نعتقد أن البرامج والمشاريع التي يتم وضعها وتنفيذها يجب أن تستحضر هذه الجوانب الهامة، لا سيما في ظل الاضطرابات الجيوسياسية والحروب والأزمات التي يعرفها العالم، والتي تبدو أنها مستمرة وستتواصل، مع ما لها من تداعيات وخيمة على الاقتصاد العالمي وبالطبع على الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس؛

السيد رئيس الحكومة؛

لقد شكل إخراج الميثاق الوطني للاستثمار خطوة كبرى وإصلاحا تشريعا طال انتظاره، كما أننا تابعا سير إخراج المراسيم التطبيقية التي نص عليها، لذلك فإن الآليات القانونية والتنظيمية لتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تحقيق العدالة المجالية بالنسبة للاستثمارات التي يقوم بها باتت متوفرة، ونتمنى صادقين أن يكون لها انعكاس فعلي على خريطة الاستثمارات الخاصة، وذلك كي تشمل التنمية المرجوة جميع جهات وأقاليم البلاد، وحتى نتمكن من محاصرة البطالة التي باتت انتشارها مخيفا ويشكل تهديدا مستمرا للسلم الاجتماعي الذي نعمل جميعا من أجل ضمان استدامته.

شكرا السيد الرئيس؛

شكرا السيد رئيس الحكومة.

## تعقيب المستشار السيد يوسف ايدي رئيس الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية بمجلس المستشارين لمناقشة موضوع الجلسة الشهرية المتعلق بـ "المنظومة الصناعية كرافعة للاقتصاد الوطني".

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

يأتي سياق موضوع اليوم في ظرفية دولية بالغة التعقيد، يشهد فيها النظام العالمي ببعديه السياسي والاقتصادي تحولات جذرية غير مسبوقة، نتيجة استمرارية الحروب في شرق أوروبا وفي منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية في عدة مناطق، مما يزيد من توسع رقعة النزاعات ذات الطابع المسلح، والأزمة الطاقية العالمية، وتداعيات التضخم وكلها عوامل تفرض علينا إعادة النظر في نموذجنا الصناعي وخياراتنا الاستراتيجية المرتبطة به، في ظل ثنائية الممكن والمتاح ووفق منطق التوزيع العادل للمجال الصناعي.

وفي خضم هذه التحولات العميقة، ونحن نتحدث عن المنظومة الصناعية كأحد أهم الأسس لتعزيز اقتصادنا الوطني، يتعين علينا أن نطرح سؤالاً جوهرياً، أين نحن من السيادة الصناعية الحقيقية؟

إن الحديث عن السيادة الصناعية لا يمكن أن يظل حبيس الشعارات والخطابات حمالة الأوجه، فبعد عقدين من الاستراتيجيات الصناعية المتعاقبة، لا زلنا نعاني من تبعية مقلقة في القطاعات الاستراتيجية، ولعل نظرة متأنية على واقع قطاعاتنا الصناعية الرئيسية تكشف عمق هذه الإشكالية.

أولاً، فيما يتعلق بقطاع السيارات، ورغم تصدرنا للقارة الإفريقية بقدرة إنتاجية تتجاوز 700 ألف سيارة سنوياً، إلا أن هذا النجاح الكمي يخفي هشاشة بنيوية، فنسبة الإدماج المحلي في المكونات التكنولوجية العالية الدقة لا تزال متواضعة، حيث نجد أنفسنا عاجزين عن إنتاج المكونات الحيوية كالمحركات والأنظمة الإلكترونية المتقدمة، كما أن يافطة «تم تجميعه بالمغرب» لا تزال داخل المخيال العام لأغلب المغاربة، الذين يفضلون السيارات المستوردة على تلك التي يتم إنتاجها في بلدهم، الأمر الذي وجب معه تعزيز ثقة المواطنين في المنتج المحلي، سواء كان ذاتي التصنيع أو تم تجميعه على التراب الوطني؛

ثانياً، بخصوص قطاع الطيران، فرغم نجاحنا في استقطاب أكثر من 140 شركة عالمية، إلا أن معظم نشاطنا الصناعي يقتصر على تصنيع مكونات بسيطة نسبياً. فنحن نفتقر إلى القدرات في مجالات التصميم والهندسة المتقدمة، مما يجعلنا في موقع المنفذ وليس المبتكر في سلسلة القيمة العالمية. ويزداد الوضع قلقاً، السيد الرئيس، عند الحديث عن قطاع الصناعات الغذائية، نظراً لما يمثله من تحديات تتجاوز مجرد تأثيره على الميزان التجاري.

فبلدنا، ورغم وفرة موارده الفلاحية وقدرته على إنتاج مجموعة واسعة من المحاصيل، لا يزال يعتمد بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية المصنعة، ما يعكس ضعف قدرتنا في الصناعة التحويلية، وبالتالي فتصدير المواد الخام واستيرادها بعد التصنيع يشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد، حيث تُفقد قيمة مضافة كبيرة في عملية التصنيع التي تُساهم في خلق فرص عمل قارة، وهو ما يؤدي من جهة أخرى إلى استنزاف مالي متواصل وعبء على الميزانية العامة.

ولا يتوقف التأثير عند الجانب الاقتصادي فقط، بل يمتد إلى تهديد الأمن الغذائي الوطني، حيث أن الاعتماد على الاستيراد في تلبية احتياجاتنا الغذائية يجعلنا عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية، سواء من حيث الأسعار أو توفر المنتجات، هذه التقلبات، إلى جانب التجاذبات السياسية والاقتصادية العالمية، قد تُضعف قدرتنا على تأمين احتياجاتنا الأساسية في فترات الأزمات، وهو ما قد يُعرض بلادنا لضغوط كبيرة وقد يفاقم من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ولعل الدرس الأقصى جاء من قطاع الصناعة الدوائية، فرغم امتلاكنا لثاني أكبر صناعة دوائية في إفريقيا، فقد كشفت

جائحة «كوفيد-19» عن هشاشة سيادتنا الدوائية، وعجزنا في بداية الأزمة عن إنتاج أبسط المستلزمات الطبية.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

في سياق مناقشة الأبعاد الإستراتيجية لمنظومتنا الصناعية، أستحضر «مبادرة الأطلسي» التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، لتفتح آفاقاً جديدة أمام صناعتنا الوطنية، خصوصاً في ما يتعلق بالبنية التحتية والصناعة الحديدية والطاقيّة والبحرية، لكن الاستفادة من هذه الفرصة التاريخية تتطلب تغييراً جذرياً في مقاربة الحكومة لها، سواء حكومة اليوم أو حكومة الغد، على اعتبار أن تنفيذ هذه المبادرة التي من شأنها أن تغير كافة الموازين وتعيد تشكيل منطقة الساحل، سواء سياسياً أو اقتصادياً، لم يعد مقبولاً معها أن نكتفي بدور «المصنع المنخفض التكلفة» للدول الأخرى.

وعليه، نحن بحاجة إلى استراتيجية صناعية جريئة تجعل التكنولوجيا والابتكار في صلب أولوياتها.

شكرا السيد الرئيس.

## تعقيب المستشار السيد محمد يوسف العلوي رئيس فريق الإتحاد العام لمقاومات المغرب

بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لا يخفى عليكم أن تطوّر الصناعة الوطنية قد جاء نتيجة لعوامل أساسية أهمها:

- ✓ الاستقرار السياسي والأمني الذي تعيشه بلادنا ولله الحمد؛
- ✓ جاذبية مناخ الاستثمار بعد الإصلاحات الهيكلية التي اتخذتها بلادنا، الأمر الذي أدّى إلى تحسّن تصنيف المغرب في مؤشر ممارسة الأعمال؛
- ✓ النظام المالي الذي يتّسم بالجديّة النقدية؛
- ✓ البنية التحتية الجيدة التي قمنا بتطويرها؛
- ✓ اتفاقيات التبادل الحر المتعددة، التي جعلت منا بوابة على العالم.
- ✓ كما أن هذه الدينامية المتطورة ستواصل مع المشاريع الكبرى، على غرار ميناء الناظور غرب المتوسط، والميناء الجديد الداخلة الأطلسي في غضون العامين المقبلين، وكذا مضاعفة قدرات المطارات وتوسعة شبكة الطرّق السيّارة من 1800 إلى 3000 كلم، وتمديد شبكة القطارات عالية السرعة؛

✓ وكذا التطور الذي تشهده المنظومة الصناعية ببلادنا.

وخير مثال يمكن الاستشهاد به في هذا المجال هو قطاع صناعة السيارات الذي يعيش قصة نجاح متميزة، فبعد أن أصبح المنتج الأول للسيارات في أفريقيا، أثبت المغرب والقطاع الخاص المغربي قدرتهما على الجمع بين القدرة التنافسية والابتكار بنسبة اندماج محلي تبلغ 69 %، وصادرات تصل إلى 150 مليار درهم.



اللازمة لتجهيز أسطول بحري تجاري وطني يُلبّي المعايير الدولية.

وفي الأخير، لا بد من التأكيد على ضرورة اعتماد ميثاق استثمار خاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، والتي تمثل 95 % من نسيجنا الاقتصادي، للمساهمة في تطور المنظومة الصناعية على صعيد كافة جهات المملكة.

وفي الأخير، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعبر لكم السيد رئيس الحكومة المحترم، عن إرادتنا القوية على المساهمة في مسار تحقيق السيادة الصناعية التي نريدها لبلادنا، والمشاركة الفعالة في تحقيق الطموحات الصناعية والتطور التتموي تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله.

وشكرا.

## تعقيب المستشار السيد نور الدين سليك رئيس فريق الإتحاد المغربي للشغل

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

لا يمكننا في فريق الإتحاد المغربي للشغل إلا أن نسجل بإيجاب ما حققته بلادنا في مجال التصنيع الوطني. فأن يصبح المغرب منصة وسوقا جذابا للاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي عالميا، وأن نحقق مراتب متقدمة في مؤشرات التصنيع، هي بالفعل قفزة نوعية في منظومة الاقتصاد الوطني الذي أصبحت فيه للصناعة مكانة مهمة، خاصة في صناعات هامة كصناعة السيارات وبعض أجزاء الطائرات، وصناعة الأدوية، بل باتت الصناعة دعامة للرفع من نسبة النمو، وتحقيق التنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي بالنظر لمساهمتها في:

- خلق الثروة؛
- الرفع من معدل النمو؛
- توفير فرص الشغل التي لا يزال عددها ونوعيتها أقل بكثير من احتياجات المغرب والإمكانات الحقيقية التي يزخر بها شبابنا.

لكن، اسمحوا لي السيد الرئيس، ونحن نطمح لبناء الدولة الاجتماعية: ألا تسائلنا حقيقة تأثير هذا التطور الصناعي على كافة الأجراء وعموم المغاربة؟

ألا تسائلنا آثار التطور الصناعي على واقع العمال والعاملات وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية؟ خاصة على حقهم في الأجر الاجتماعي الذي لا يساهم فقط في الرقي الاجتماعي، بل يلعب أيضا دورا أساسيا في تنمية البلاد ككل بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعلمون أن الاشتراكات الاجتماعية للعمال يتم توظيفها عبر مؤسسات وطنية في استثمارات عمومية، وبالتالي تعد الطبقة العاملة ركيزة أساسية في الادخار الوطني.

لذا، لا يجب أن ينظر إليه - أي الأجر الاجتماعي- على أنه مجرد تكلفة اجتماعية. فأي طعم وأي لون لهذا التصنيع وهذه الاستثمارات إن لم يكن مبتغاها هو الإنسان؟ وأي معنى حقيقي للدولة الاجتماعية إن لم يتم حماية العاملات والعمال من جشع الرأسمال؟

ومتى سيتم تبني سياسات عمومية لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكافة الأجراء على قدم المساواة؟

السيد الرئيس؛

إن طموحنا وتطلعنا هو تحقيق السيادة الصناعية تماشيا مع الرؤية الملكية السامية لجلالة الملك من خلال تسريع التحول البيئي نحو صناعات جديدة، وجعل الإنتاج المحلي أكثر قدرة على المنافسة لتقليل الاعتماد على الاستيراد خاصة في المواد الاستهلاكية الأساسية من التبعية للخارج. كما نتطلع إلى تحقيق السيادة الطاقية من خلال الانتقال الطاقى نحو الطاقات المتجددة. وهنا نسجل في فريق الاتحاد المغربي للشغل، الأهمية الكبرى التي توليها بلادنا للتحول البيئي والعمل على إنجاح مشروع الانتقال الطاقى وتطوير الطاقات المتجددة، فأملنا ليس فقط تلبية احتياجاتنا المتزايدة من الطاقة بطريقة مستدامة وصديقة للبيئة، بل أيضا أن تكون بلادنا مصدرا للطاقات النظيفة. ثم الرفع من إمكانيات المغرب التصديرية صناعيا وجلب العملة الصعبة، من خلال:

- ✓ الرفع من سلاسل الإنتاج المحلية؛
- ✓ ترسيخ مكانة المغرب في القطاعات الواعدة، وبذل جهود أكبر في توفير البنية التحتية الصناعية وعصرنتها؛
- ✓ صيانة العلامة المغربية بالجودة المطلوبة وبالمعايير العالمية للرفع من منسوب ثقة المغاربة في المواد المصنعة ببلادهم، وتقوية الرأسمال الوطني الصناعي؛
- ✓ النهوض بهيكله وتنظيم قطاع الصناعة التقليدية ودعمه لتجاوز القصور المسجل على مستوى التسويق واثمين المؤهلات الصناعية المحلية؛
- ✓ الاهتمام أكثر بالبحث العلمي والرفع من الميزانية المخصصة له، إذ لا سيادة صناعية دون بحث علمي وابتكار؛

- ✓ رفع التهميش عن المناطق النائية اعتبارا لخصوصيات كل جهة ومواردها ومؤهلاتها؛
- ✓ دعم ومواكبة المقاولات الصغرى والصغيرة جدا والتي بدأت تعرف للأسف تصاعدا في نسب الإفلاس حسب تقارير هيئات دستورية؛
- ✓ الحد من انتشار القطاع غير المهيكل الذي بات يتغول في النسيج الاقتصادي الوطني متهربا من الواجبات الجبائية والاجتماعية؛
- ✓ إرساء سياسة جديدة للتشغيل لا يتم فيها تغليب العملية الإنتاجية على حساب المنتج الحقيقي للثروة وهم العاملات والعمال؛
- ✓ إرساء علاقات شغل مهنية واجتماعية جديدة، تفرض احترام القوانين كضامن للحقوق الأساسية وإعطاء الأولوية للعمل اللائق، ووضع جزاءات صارمة على كل من يخل بشروط العمل اللائق كما عرفته منظمة العمل الدولية، وأجور عادلة، وتوفير الحماية الاجتماعية لكافة العاملات والعمال، وحمايتهم من أوجه الهشاشة الشغلية من أجل فرض التصريح الكامل بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## تعقيب مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي<sup>5</sup>

إن المنجزات التي حققها المغرب مؤخرا على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ساهمت بشكل كبير في تعزيز إشعاعه الإقليمي والدولي، وللحفاظ على هذه المكانة، وتعزيز موقعه الاستراتيجي ومكانته كقطب إقليمي للاندماج، وجب التركيز على تطوير الصناعة الوطنية باعتبارها آلية من آليات رفع وتنمية الاقتصاد الوطني، والرفع من الثروة الإجمالية لبلادنا، مادية كانت أو غير مادية، خاصة في ظل التغيرات المناخية التي يشهدها العالم.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

أفادت مجموعة من الدراسات بأن المغرب يتوفر على خزان هام مدر للثروة ضمن رأسماله غير المادي، يسمح له بالانخراط الكلي في مسار الصعود المدمج والمستدام، كما أن تثمين هذا الخزان من شأنه أن يساهم في تسريع وتيرة خلق الثروات وتحسين توزيعها لفائدة جميع المواطنين.

لكن، هناك مجموعة من التحديات التي تواجهنا اليوم، جميعا حكومة وبرلمانا، والتي لن يسعنا الوقت لذكرها كاملة، حيث سنقتصر فقط على الجانب المتعلق بنقل الكفاءات في الوسط المهني باعتباره تراثا لا ماديا، وآلية من الآليات المثلى لاستمرارية تطور الصناعة ببلادنا، وضمان نجاعة أدائها، وتعزيز تنافسيتها، وهو الشيء الذي يجب التركيز عليه للحفاظ على المعارف، لاسيما المعارف غير الموثقة بشكل كافٍ أو المستمدة فقط من الخبرة المكتسبة، كما أن هذه العملية ستتيح استثمارا أمثل لزمان العمل، وستؤمن الرأسمال البشري وتعزز تماسكه، خاصة أمام ضعف ثقافة تقاسم المعارف ونقلها داخل مجموعة من الأوساط المهنية.

السيد رئيس الحكومة؛

إن تطوير قطاع الصناعة اليوم أصبح ضرورة ملحة، نظرا للدور الذي أصبح يلعبه في تنمية الاقتصاد الوطني، والدليل على ذلك، التقارير الصادرة مؤخرا عن المندوبية السامية للتخطيط التي أفادت أن قطاع الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية، أحدث

58 ألف منصب شغل بزيادة 4 في المائة خلال الفصل الثاني من سنة 2024، ب 38.000 منصب شغل بالوسط الحضري و20.000 بالوسط القروي، أمام فقدان قطاع «الفلاحة والغابة والصيد البحري» لـ : 152.000 منصب شغل، وهو ما يمثل انخفاضا ب 5 في المائة من حجم الشغل بهذا القطاع، وهو شيء عادي أمام التغيرات المناخية، ووالي سنوات الجفاف بالمغرب. دون أن ننسى الطفرة التي أحدثها إنتاج قطاع الصناعة التحويلية، والتي عرفت تطورا كبيرا، خلال السنوات الأخيرة، نتيجة الزيادة في إنتاج أنشطة صناعة السيارات وصنع الأجهزة الكهربائية وصنع منتجات أخرى غير معدنية، وكل هذا بفضل السياسة الرشيدة لمولانا المنصور بالله جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وكذا العمل المتواصل وإصرار الحكومة على بلورة هذه السياسة على أرض الواقع. لكن، السيد رئيس الحكومة، يجب علينا أن ننتبه إلى التراجع الذي عرفه قطاع صناعة الملابس، وأنشطة الصناعة الكيماوية.

وأخيرا وليس آخرا، السيد رئيس الحكومة، نود أن نسلط الضوء على فئة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، يوجدون خارج نطاق منظومة التعليم والتكوين وسوق الشغل، والذين قدرتهم تقارير رسمية ب 1.5 مليون فرد تقريبا، والذين نتمنى أن يتم أخذهم بعين الاعتبار خلال إعداد وتنزيل السياسات العمومية.

## تعقيب المستشار السيد احسن نازهي

منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

السيد رئيس الحكومة؛

السادة الوزراء؛

السادة المستشارون؛

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر أن عرض الحكومة حول المخططات والمبادرات الصناعية التي تم وضعها لا تحقق في الواقع النتائج المرجوة والضرورية لتحقيق تحسن في هذا القطاع الحيوي.

فالحكومة تتحدث عن المنظومات الصناعية ومخطط تسريع التنمية الصناعية الذي يهدف إلى تحفيز الشراكات بين الشركات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة، لكن مع كامل الأسف، فإن المقاولات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل 95 % من النسيج الصناعي، لا تجد الدعم الفعلي في هذه الشراكات.

فماذا استفادت هذه المقاولات من التحالفات التي تم الحديث عنها؟ نرى أن الدعم الموجه لهذه المقاولات لا يتجاوز في أغلب الأحيان الخطط الشكلية، ولا يواكب التحديات الحقيقية التي تواجهها في الميدان مثل الإجراءات البيروقراطية وتعقيد الوصول إلى التمويل.

كما أن نسبة الاندماج المحلي، بالرغم من أنها تبدو مرتفعة في بعض القطاعات كقطاع السيارات، تبقى محدودة في قطاعات حيوية أخرى، مثل الطاقات المتجددة والصناعات الكيمائية، حيث يظل الاعتماد على الواردات هو السمة البارزة.

السيد رئيس الحكومة؛

في ما يتعلق بدعم الابتكار والبحث العلمي في القطاع الصناعي، فصحيح أن هناك بعض العقود الموقعة لدعم المشاريع الابتكارية، لكن السؤال الأهم هو: هل هذه المشاريع الابتكارية تجد أرضاً خصبة للتنفيذ؟

فالتحدي هنا ليس في توقيع العقود فقط، بل في توفير الدعم الفعلي للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر إلى الموارد المالية والبنية التحتية اللازمة للتطوير التكنولوجي، ويمكن التساؤل أين دور الحكومة في تفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال؟

السيد رئيس الحكومة؛

البرنامج الوطني «صنع بالمغرب» يعد من البرامج الطموحة التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وزيادة الإنتاج المحلي، ولكن إذا نظرنا إلى النتائج على أرض الواقع، نجد أن المشاريع التي تم الإعلان عنها، رغم عددها الكبير، لم تُترجم إلى فرص شغل حقيقية ودائمة.

نحن بحاجة إلى رؤية واضحة حول نوعية فرص الشغل التي يتم خلقها. هل هي فرص مؤقتة؟ وهل توفر العيش الكريم؟

الحكومة تركز على الأرقام دون أن تقدم تفسيراً حول الآثار الحقيقية لهذه المشاريع على الاقتصاد المحلي والوطني والمواطنين.

السيد رئيس الحكومة؛

بالنسبة للاندماج المحلي في القطاعات الخضراء، نلاحظ أن المشاريع في هذه المجالات تظل محدودة من حيث الانخراط الفعلي للشركات المحلية، في المقابل سيطرت الاستثمارات الأجنبية على هذه القطاعات. نحن في حاجة إلى سياسة دعم حقيقية لهذه القطاعات لضمان انخراط حقيقي للمقاولات الوطنية.

السيد رئيس الحكومة؛

في ما يتعلق بتحقيق العدالة المجالية في توزيع المشاريع الصناعية، أظهرت التقارير أن هناك تركيزاً كبيراً للمشاريع في المناطق الكبرى على حساب المناطق النائية.

كيف يمكن تحقيق تنمية متوازنة إذا كانت المشاريع الاقتصادية لا تصل إلى الأقاليم الأقل حظاً؟ يجب ألا تبقى الفوارق الجهوية تنمو بشكل مستمر. نحتاج إلى سياسة استثمارية شاملة تدعم اللامركزية.

السيد رئيس الحكومة؛

عندما تتحدث الحكومة عن محاربة المضاربات العقارية في المناطق الصناعية، فإن هذا الكلام لا يتماشى مع الواقع، فالعديد من الأراضي الصناعية التي كانت مخصصة للمشاريع أصبحت عرضة للمضاربات العقارية، ويُسْتَغَل بعضها لأغراض أخرى لا علاقة لها بالصناعة.

والحكومة، للأسف، لم تُظهر أي إرادة حقيقية لمواجهة هذه الظاهرة.

من الواضح، أن الحكومة تروج لمشاريع ضخمة ولكن التنفيذ الفعلي يبقى قاصرا عن تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية والتوازن المجالي والتنافسية الحقيقية للصناعة الوطنية.

إننا بحاجة إلى سياسة صناعية جادة..

شكرا السيد الرئيس.

## تعقيب المستشارة السيدة لبنى علوي

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتاول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في هذه الجلسة الدستورية وهي جلسة تأتي قبيل دراسة مشروع قانون المالية 2025 الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار حماية النسيج المقاولاتي الوطني وتقوية تنافسيته باعتباره رافعة أساسية لتنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة، لاسيما وأن 95 % من المقاولات هي مقاولات صغيرة ومتوسطة وجلها ذات طابع عائلي وتعاني من الهشاشة.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

صرحتم أنكم قد خصصتم 11 مليار درهم لتشغيل 240.000 منصب شغل ما بين 2024 - 2026.

ولكنكم، السيد الوزير، يجب أن تحافظوا على مناصب الشغل الحالية، ففي الجهة الشرقية مثلا، هناك مصنع كلف صاحبه استثمارا قيمته مليارات الدراهم، ويوفر 400 منصب شغل ثابت و8000 منصب شغل غير مباشر، إلا أن هذا المصنع مهدد بالإغلاق، وهذا الوضع ناتج عن التنافسية الخارجية غير المشروعة حيث أنه يصنع مادة يتم استيرادها بثمن بخس.

السيد الوزير المحترم؛

لقد اتجهت بلادنا في الآونة الأخيرة نحو التصنيع، وعلى هذا الأساس تم إطلاق مجموعة من البرامج والمخططات لتحقيق الإقلاع الصناعي، والتي كان آخرها مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014 - 2020، الذي ينبغي اليوم عرض مخرجاته وتقييمها بكل موضوعية، خصوصا من حيث مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام وإحداث مناصب الشغل.





**تعقيب رئيس الحكومة  
السيد عزيز أخنوش**



ولقد تمكنا في الأشهر الأولى من هذه الولاية الحكومية، من إصدار الميثاق الجديد للاستثمار.

ولا ننسى أن من بين القوانين الأولى التي أصدرتها الحكومة، هناك قانون المناطق الصناعية، الذي نراهن عليه لتحقيق حكامه جيدة في العقار الصناعي، حتى لا تستمر المضاربة والتلاعب. ففي السابق، وفي حالة استيلاء شخص ما على الأرض، كان على المتضرر اللجوء إلى المحاكم ورفع دعوى ضده وانتظار الحكم. أما اليوم، وبفضل هذا القانون، أصبح بإمكانه، من خلال إجراء إداري، استرجاع أرضه عن طريق المراكز الجهوية للاستثمار (CRI) على المستوى الجهوي.

وإلى جانب القطاعات المستقبلية مثل السيارات والطائرات والطاقت المتجددة والمشاريع الخاصة بالصناعة الكيمائية، التي يساهم فيها بشكل كبير المكتب الشريف للفوسفات، هناك أيضا الصناعة التحويلية الكلاسيكية التي وجدت نفسها في الميثاق وتفاعلت بشكل كبير مع مستجداته.

ولقد جعل هذا الأمر المشاريع الصناعية التي تعرض أمام اللجنة الوطنية للاستثمار تتضاعف، لا من حيث الحجم ولا من حيث مناصب الشغل. فإذا أخذنا مدة تسعة أشهر التي قبل الميثاق الاستثماري، كما ذكرت، وقمنا بالمقارنة، أي سنة ونصف قبل الميثاق، وسنة ونصف بعد الميثاق، (CAPEX) فإن الرأسمال الخاص بالاستغلال للمشاريع، انتقل من 13 مليار درهم إلى 140 مليار درهم، أي الضعف بأكثر من 10 مرات.

أما مناصب الشغل، فقد كانت 5400 منصب شغل وانتقلت إلى 81 ألف منصب شغل التي جاءت ضمن القرارات الاستثمارية، أي تضاعفت أكثر من 15 مرة.

وفي الأيام المقبلة، إن شاء الله، سنعقد الاجتماع السادس للجنة الوطنية، في صيغتها الجديدة، والذي سيناقش حوالي 50 مشروعا. ولقد سألت السيد الوزير والسادة الوزراء عن طبيعة الاستثمارات الموجودة قبل أن نمر إلى المناقشة، فأخبروني أن ما سيتم تقديمه يتضمن استثمارات بحوالي 150 مليار درهم سيتم عرضها في اجتماع واحد، وهو ما من شأنه أن يحدث مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة تقدر ما بين 70 ألفا و80 ألف منصب.

وبالنسبة للاستثمارات الأجنبية، فلقد بلغت حصة المشاريع الصناعية التي تتضمن استثمارا أجنبيا مباشرا (IDE) نسبة 39 %، وهو أمر إيجابي جدا. كما أن مداخيل الاستثمارات الأجنبية حتى أبريل 2024 كانت قياسية، أي أنها تمثل في تاريخ المغرب أفضل أربعة شهور من حيث مداخيل (IDE) الخاصة بالأجانب بالنسبة لبلادنا.

وعلى ذكر الاستثمارات الأجنبية، نحن اليوم نعول من خلال هذه الدينامية على ان تكون لدينا رؤية واضحة بشأن مغاربة العالم من أجل الاستثمار في بلدهم، وهو الأمر الذي يتماشى مع توجيهات صاحب الجلالة نصره الله، التي تتفاعل معها الحكومة دائما، وسيكون لدينا تصور واضح، لأننا نعرف ارتباط المواطنين بوطنهم. وكما أنهم اليوم يشكلون مساهما رئيسيا في الموارد الخارجية لبلادنا، فمن الضروري، كما جاء في خطاب صاحب الجلالة، أن نجد الصيغة المناسبة لكي تتخرط الإمكانيات البشرية والمادية التي يمتلكونها في الدينامية الاستثمارية التي تشهدها بلادنا.

وطبعا، فإن الحديث عن الاستثمار، لا يعني الحديث فقط عن المشاريع الكبيرة، فنحن نعرف القيمة الكبيرة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، ونشتغل مع السادة الوزراء، على المرسوم الذي سيصدر مستقبلا من أجل أن تكون العروض المقدمة لهذه المقاولات في المستوى، خاصة في ما يتعلق بالتشغيل. فالمقاولات الصغيرة جدا، والصغرى والمتوسطة، ستجد موقعها في ميثاق الاستثمار.

ونتمنى من السادة الوزراء المعنيين، الموجودين جميعا معنا هنا في هذه القاعة، الالتزام بإخراج المرسوم الخاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة (les TPME) قبل شهر يناير حتى تتسنى لها الاستفادة من الاستثمارات المبرمجة. مع العلم أن المشاريع التي يمكن إنجازها على المستوى الترابي والتي كانت محددة في 50 مليون درهم فما فوق، تم رفعها إلى 250 مليون درهم. من أجل تيسير الإجراءات أمام المستثمرين، دون أن يكونوا في حاجة للتنقل إلى العاصمة من أجل الحصول على التراخيص.

في ما يخص معدل الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي، فلقد بلغ خلال الثلاث السنوات الأخيرة 4.6 % تقريبا، وإذا أردنا مقارنته بين عامي 2014 و2021، حيث كان المعدل تقريبا 3.3 % فإننا قد تمكنا من تحقيق زيادة بمقدار 1.6 نقطة.



أما النقطة المتعلقة بالقطاع غير المهيكل وإشكالية التشغيل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فإن دورنا كحكومة، أن نبين ما نتجه بلادنا، وما هو المجهود الذي تبذله، وما هي النتائج الكبرى التي تحققتها.

في ما يخص الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)، انتقل العدد من 3 ملايين و490 ألف مشترك في سنة 2021 إلى ما يقارب 4 ملايين أي أننا ربحنا 500.000 عضو جديد التحقوا بالصندوق.

إن التصنيع اليوم بالنسبة لنا هو سياسة حكومية متكاملة في إطار الالتقائية، ونرغب بأن تكون بنية الاستثمار واضحة وأكثر شفافية، سواء في ما يتعلق بالمهن الجديدة التي يجب أن تتطور، أو من خلال تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية.

وهذه المجهودات في تكاملها تتماشى مع الرؤية التي نتبناها في الحكومة، بحيث يبقى محور طنجة - الدار البيضاء هو المساهم الأول، بل لا بد من التنويع، علما أن هناك تقريبا 3500 هكتار يتم تجهيزها في جميع أنحاء المملكة، من أجل إقامة استثمارات وإحداث منصات. وأعتقد أن هناك منصات يمكن للمستثمرين الولوج إليها، تمكنهم من معرفة الأثمنة، ومعرفة أماكن تواجد الأراضي، والمواقع التي يمكنهم الاستثمار فيها لوجود الشفافية.

وأعرف أن جهة الدار البيضاء-سطات تعمل مع وزارة الداخلية على مشروع كبير يتعلق بآلاف الهكتارات، بنية اقتنائها. فساكنة الجهة تقدر ب 7 ملايين نسمة، وساكنة مدينة الدار البيضاء وحدها تقدر بحوالي 3 ملايين و200 ألف نسمة. وهي بحاجة إلى المصانع، وإلى أماكن عمل للتشغيل، وهناك مشاريع يمكنني القول إنها تمتد على آلاف الهكتارات التي من الممكن أن تتوفر إن شاء الله في وقت لاحق.

ونحن كحكومة، ندرك بأننا نواجه الصعوبات التي تعيق أو تثقل مسار التصنيع. ولذلك، نحن نحاول تذليل تلك العقبات حيثما وجدناها، ونبذل جهدنا لإزالتها تدريجياً، من أجل تسهيل ولوج المقاولين والمستثمرين إلى القطاع الصناعي. ولهذه الغاية، عملنا على تبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها.

يجب أن أتحدث أيضا عن صناعة السيارات التي انطلقت في طنجة، واليوم توجد في القنيطرة والرباط، ومكناس أيضا (les câbles).

نعرف كذلك الإمكانيات التي تمتلكها المناطق الفلاحية، مثل بركان ومكناس وبنى ملال في تطوير الصناعة التقليدية.

نحن ندرك قيمة هذه المناطق في الولوج للعقار الصناعي، وبالتالي تسهيل الاستثمار وخلق فرص الشغل وتحقيق التنمية المجالية والجهوية، ونرى أننا نستطيع من خلال هذه المناطق تكوين بيئة ملائمة لتطوير الصناعات والصناعات المتخصصة. فلا بد من نظام بيئي مناسب لتطوير نسيج المقاولات الوطنية الصغيرة، وضمان اندماجها في سلسلة الإنتاج.

حضرات السيدات والسادة؛

السيد الرئيس؛

إننا نسعى إلى تحقيق عدالة مجالية في الاستثمارات الصناعية، ويتجلى ذلك من خلال ميناء الناظور المتوسط الذي وصل إلى مرحلته النهائية، إضافة إلى الميناء الذي سيتم إنشاؤه في الداخلة، والذي تتقدم أشغاله بشكل جيد، إلى جانب توسيع وتطوير ميناء أكادير وموانئ أخرى، وهي موانئ، تلعب - بطبيعة الحال - إلى جانب البنيات التحتية الأخرى دورا أساسيا في بناء المنظومة المتكاملة للصناعة المغربية.

ونحن بالطبع نواصل سياسة تطوير البنيات الأساسية التي أطلقها صاحب الجلالة نصره الله، ونعمل على جميع المستويات، سواء في ما يتعلق بالطرق، المطارات، التجهيزات المائية، وحتى التجهيزات الرياضية التي سيتم إنجازها استعدادا لاستقبال كأس إفريقيا وكأس العالم.

يتجلى هذا الأمر من خلال مؤشر صناعي مهم، فمثلا، عند النظر إلى مبيعات الإسمنت، نجد أنها سجلت، حتى نهاية أكتوبر، ارتفاعا بنسبة 8 % وعند مقارنة شهر أكتوبر 2024 بشهر أكتوبر 2023، نجد أن معدل نمو المبيعات بالنسبة للإسمنت بلغ 20 %، وهذا مؤشر جد إيجابي، يدل على وجود حركية ودينامية، على مستوى قطاع البناء.

وبالنسبة لي، فهذا يعني أن المقاولين والعمال منشغلون في الأوراش ويعملون بجد، وهذا أمر جد إيجابي.

ولا بد أن نشير، بحضور السيدة الوزيرة المكلفة بقطاع الصيد البحري، إلى الأهمية الكبيرة لهذا القطاع، بما في ذلك الصناعة البحرية، بحيث أن حوالي 120.000 شخص يعملون في الصناعات البحرية، سواء في معامل المعلبات أو التجميد أو التحويل وهو قطاع له مستقبل واعد، يساهم في التصدير وفي الميزان التجاري الذي سبق أن تحدثنا عنه.

إننا نعرف بأن البعض منزعج من الصحوة الصناعية التي يعيشها المغرب، بتوجيهات سامية من جلالة الملك، والتي جعلت بلادنا بوابة للصناعة العالمية. ويمكن القول إن ما تتعرض له بلادنا من حملات يأس وبتيسة هي ضريبة متوقعة، لما تحققه بلادنا من نجاحات على مستوى استقطاب الصناعات، جعلها استثناء بشمال إفريقيا.

إن التصنيع الناجح ليس فقط إصلاحا في النصوص والمؤسسات، إنه كذلك صناعة في تغيير العقلية وإنهاء إرث الماضي، إن الاستراتيجية الصناعية النافعة للوطن ليست حكرا على الحكومة، بل هي مسؤولية الجميع، حكومة وبرلمان، وقضاة وإدارة وأمناء ومواطنين وقوانين ومؤسسات.

إن القفزة الصناعية لا يمكن أن تتحقق دون تضافر جهود الجميع، ومستقبل الصناعة الوطنية سيكون مرتبطا بمجالات صناعات المستقبل مثل الطاقات المتجددة، وصناعة السيارات الكهربائية، والهيدروجين الأخضر، فضلا عن صناعة الأسمدة الفوسفاتية التي أصبح لها دور عالمي في إنتاج الغذاء.

في ما يخص قطاع النسيج، تتذكرون تأثير أزمة كوفيد 19 على القطاع، والصعوبات التي عانى منها. لكن هذه الصعوبات رافقتها تغيرات إيجابية، فالصادرات المرتبطة بالقطاع باتت مدرة لحوالي 61 مليار درهم كعملة صعبة، وأصبح المغرب بلدا مصنعا، قريبا من الأسواق المستهلكة، وأصبحت مئات الآلاف من اليد العاملة تشتغل بهذا القطاع ذو القيمة، الذي بات يتمركز قريبا من الفوسفات والمنتجات الغذائية.

إن الاستقرار ضروري لتطور الصناعة. وقوة بلادنا، والحمد لله، تكمن في استقرارها الأمني والاجتماعي والسياسي، وهذا ما يجعلها قبلة مناسبة وأمنة لرأس المال الأجنبي والوطني.

إن الصناعة الوطنية باتت خيارا للدولة التي جعلت من السياسة التصنيعية أولوية وطنية، ومن التوجه الصناعي خيارا سياديا، ومن التصنيع مرتكزا من مرتكزات

الاستقرار الاجتماعي. ولا بد من تحسين المكتسبات في مجال التصنيع، سواء على المستوى القانوني والتنظيمي، أو على المستوى المؤسسي، أو على مستوى التدابير والقرارات.

إن التصنيع هو الحاضر، وهو كذلك المستقبل وهدف جديد لمغرب يتغير. ولضمان اقتصاد قوي لا بد من بيئة مواتية للتصنيع، لضمان نجاح السياسة التصنيعية، ولا بد من توفير قوة عاملة كبيرة مؤهلة ومدربة بأسعار تنافسية.

إن ما قمنا به في إطار الحوار الاجتماعي، ومختلف الحوارات السابقة لهذه الولاية، وما نجم عنه من رفع للأجور ب 20 % بالنسبة للقطاع الخاص، والتجاوب الإيجابي للنقابات، وللكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب، يجعلنا اليوم في مسار جد إيجابي، ذلك أن الحوار والتفاهم ينعكس إيجابا على سيرورة الاستثمار، التي ستثمنها المصادقة على مشروع قانون الإضراب.

إن المغرب يحظى بوضع جيو استراتيجي مهم، إضافة إلى الأمن والاستقرار، بفضل جلالة الملك نصره الله، وهذا ما يجعل بلادنا وجهة لمئات المستثمرين الأجانب، وبدورنا لحكومة يجب أن نقدم التسهيلات ونضمن الشفافية، ونواكب الاستثمارات ونوفر كافة الإمكانيات، وهذا ما نعمل عليه بشكل تدريجي منذ ثلاث سنوات إلى ثلاث سنوات ونصف حتى نتمكن من استقبال المستثمرين المغاربة والأجانب في أحسن الظروف.

وشكرا لكم.